قلة الإمدادات ومتانة اتجاه الطلب يؤديان إلى ارتفاع أسعار الخام

لا تغيير متوقعاً في السياسة النفطية باجتماع لجنة «أوبك+» الوزارية اليوم

السعودية أعلنت عن اعتزامها بتمديد الخفض الطوعي لإنتاجها والبالغ مليون برميل يومياً

أكدت ستة مصادر في مجموعة أوبك+ لرويترز، أن من غير المرجح أن تغير المجموعة سياسة إنتاج النفط الحالية خلال اجتماع اللجنة الوزارية اليوم الجمعة، إذ تؤدي قلة الإمدادات ومتانة اتجاه الطلب إلى ارتفاع أسعار النفط.

ويجتمع وزراء من منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» وحلفاء بقيادة روسيا، أي المجموعة المعروفة باسم أوبك+، في يوم الجمعة الرابع من أغسطس، ومن الممكن أن تدعو اللجنة التي تحمل اسم لجنة المراقبة الوزارية المشتركة إلى اجتماع كامل لأوبك+ إذا اقتضى الأمر.

وارتفع النفط إلى أعلى مستوى في ثلاثة أشهر هذا الأسبوع مع تجاوز خام برنت 85 دولاراً للبرميل مع انخفاض الإمدادات وزيادة الطلب على نحو فاق تأثير مخاوف من أن يقوض رفع أسعار الفائدة واستمرار التضخم في مستويات مرتفعة النمو الاقتصادي.

وقالت المصادر الستة إن اللجنة لن تجري على الأرجح أي تغييرات في السياسة الحالية خلال اجتماع الجمعة الذي يعقد عبر الإنترنت. وأشار أحدها إلى ارتفاع أسعار النفط كسبب لعدم اتخاذ خطوة جديدة.

ولم ترد أوبك ولا وزارة الطاقة السعودية حتى الآن على طلبات للتعقي أمس الثلاثاء.

وفي آخر اجتماع لمناقشة سياسة الإنتاج في يونيو، اتفقت مجموعة أوبك+ على اتفاق واسع النطاق للحد من الإمدادات حتى 2024، وتعهدت السعودية بخفض طوعي في الإنتاج في يوليو ثم مددته ليشمل أغسطس.

وقال محللون لرويترز في الأسبوع الماضي، إنهم يتوقعون أن تمدد السعودية الخفض الطوعي في الإنتاج لشهر آخر ليشمل سبتمبر.

وذكر بنك أستراليا الوطني في تقرير الثلاثاء، أنه من المتوقع أن تعلن السعودية تمديد الخفض الطوعي للإنتاج خلال اجتماع اللجنة يوم الجمعة.

من اجتماع سابق لـ «مجموعة أوبك+»

بحث أوجه الشراكة في الطاقة والتعدين والزراعة والعقارات

طاولة مستديرة تجمع 120 شركة لتوسيع الاستثمارات السعودية - البرازيلية

الرياض - «وكالات» : اجتمع وزير الاستثمار، المهندس خالد الفالح، مع الرؤساء التنفيذيين لكبرى الشركات السعودية والبرازيلية التي تتجاوز الـ120 شركة لتوسيع الاستثمارات بين البلدين.

وعُقد اجتماع الطاولة المستديرة السعودية - البرازيلية في مدينة ساو باولو البرازيلية، بحضور وزير الاستثمار ومشاركة عدد من المسؤولين الحكوميين وأكثر من 30 شركة سعودية، و90 شركة برازيلية. وناقش الاجتماع الفرص المتاحة والارتقاء بالعلاقات الاستثمارية بين البلدين، وتعزيز الجهود لتنمية الروابط الاقتصادية والاستثمارية، وأيضاً الاستثمارات النوعية للشركات الريادية، وتمكين القطاع الخاص.

وبحث الاجتماع أوجه الشراكة الاستثمارية في مجالات الطاقة، والتعدين، والبتروكيماويات، ومعالجة الأغذية، والزراعة، والبناء، والتشييد، والعقارات، وسبل تعزيزها وفرص زيادة استثمارات الشركات السعودية والبرازيلية في كلا البلدين.

الخدمات اللوجيستية

وتناول الاجتماع الفرص الاستثمارية المحتملة في مجالات النفط، والغاز، والطاقة المتجددة، والتعدين، والدفاع، والخدمات اللوجيستية، والرعاية الصحية، والمجال الجوي، والبيئة، والرياضة، والترفيه، وغيرها من المجالات ذات الاهتمام المشترك في المملكة والبرازيل.

ويعد الاجتماع بمثابة خطوة لاحقة لدعم نتائج منتدى الاستثمار السعودي - البرازيلي الذي عقد الاثنين الماضي، حيث جرى استعراض ومناقشة الفرص الاستثمارية بين البلدين، بمشاركة واسعة من مسؤولي البلدين وممثلي القطاع الخاص والشركات. من جانب آخر، التقى الفالح وزيري المالية فرناندو حداد، والنقل رينان فيلهو، ضمن لقاءاته مع عدد من المسؤولين البرازيليين، حيث استعرض الاجتماع تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي والاستثماري بين البلدين، والفرص المتاحة للاستثمار.

جذب الاستثمارات

كما ناقش الوزير السعودي أيضاً مع حاكم ولاية ساو باولو البرازيلية تيرسيسو دي فيريتاس، الفرص الاستثمارية المتاحة في هذه الولاية.

وشهد الاجتماع بين الفالح وفيريتاس، توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة الاستثمار وشركة «أنفست» ساو باولو لتشجيع وجذب الاستثمارات المتبادلة.

ويرأس وزير الاستثمار وفداً سعودياً رفيع المستوى يتضمن جهات حكومية وشركات وطنية وممثلي القطاع الخاص، في زيارة رسمية إلى أميركا اللاتينية خلال المدة من 31 يوليو (تموز) حتى 9 أغسطس 2023.

وتشمل الزيارة البرازيل، وتشيلي، وكوستاريكا، والأرجنتين، وبنما، والباراغواي، والأوروغواي؛ بهدف تعزيز العلاقات الاستثمارية، واستعراض الشراكة الاستراتيجية القائمة بين السعودية وتلك الدول، والفرص النوعية وغير المسبوقة التي تزخر بها بلاده في جميع المجالات.

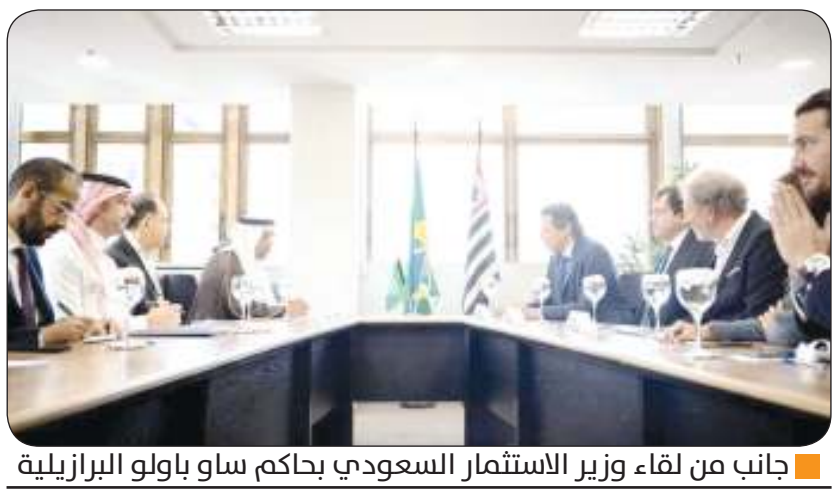
جانب من لقاء وزير الاستثمار السعودي بحاكم ساو باولو البرازيلية

إنتاج محلي كافٍ من الأرز... ومناقصات دولية لشراء القمح

مصر تؤمن احتياجاتها من السلع الاستراتيجية وسط اضطراب عالمي

الوضع الداخلي للسلع الإستراتيجية في مصر لا يزال آمنا

وسط موجة متنامية من قرارات حظر تصدير الأرز عالمياً، أشارت مصادر مصرية مطلعة إلى أن الوضع الداخلي فيما يخص السلع الاستراتيجية، لا يزال آمنا.

ومطلع الأسبوع الحالي، فرضت الحكومة الروسية حظراً على تصدير الأرز حتى نهاية العام الحالي، في ظل تراجع المعروض من المنتج الغذائي الذي يعد أساسيا على موائد بعض الدول الآسيوية. وأصبحت روسيا بذلك ثالث دولة تفرض حظرا على تصدير الأرز خلال أيام قليلة، بعدما كانت سبقتها الهند والإمارات. وموسكو من بين أكبر المنتجين الزراعيين في العالم.

وذكرت وكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء، هذا الأسبوع أن مجلس الوزراء الروسي أعلن فرض حظر مؤقت على تصدير حبوب الأرز حتى نهاية العام الحالي، حفاظاً على استقرار السوق المحلية.

وقال مجلس الوزراء في بيان: «فرضت الحكومة حظراً مؤقتاً على تصدير حبوب الأرز وستكون القيود سارية حتى 31 ديسمبر 2023، وتم اتخاذ القرار للحفاظ على الاستقرار في السوق المحلية».

وأكدت مصادر مصرية في غرفة صناعة الحبوب إلى أن مصر، رغم كونها مستوردا لسلعة الأرز الاستراتيجية، فإنها منتج محلي كبير أيضاً، ولديها حاليا اكتفاء ذاتي من الأرز يكفي حتى الموسم المقبل على أقل تقدير.

وأشارت المصادر إلى وجود حجم كبير من المخزونات في مصر حالياً بعد استيراد شحنات تقدر بنحو نصف مليون طن خلال الشهور الماضية، وذلك إضافة إلى الإنتاج المحلي الذي زاد هذا العام إلى نحو 4.5 مليون طن.

وكان وزير التموين والتجارة الداخلية المصري، الدكتور علي مصيلحي، أكد في تصريحات قبل نحو شهرين، أن الاحتياطي الاستراتيجي من كل السلع في مصر يكفي مدة تصل إلى 12 شهراً.

وتفاقمت المخاطر في أسواق السلع الغذائية إثر قرار مفاجئ من الهند الأسبوع الماضي حظر تصدير أنواع من الأرز بغرض تأمين الاستهلاك المحلي. وتعد الهند أكبر مصدر للأرز عالمياً، وكان من المتوقع أن يؤدي قرارها لارتفاع الأسعار واضطرابات بالأسواق.

ولا يقتصر تهديد الأمن الغذائي على الأرز، إذ إن أسواق الحبوب، وخاصة القمح، تعاني عدم يقين واسع النطاق مع ازدياد الاضطرابات خاصة في البحر الأسود.

وتعد مصر أحد أكبر مستوردي القمح عالمياً، وقال متعاملون، الأربعاء، إن أقل عرض حصلت عليه الهيئة العامة للسلع التموينية، «مشتري الحبوب الحكومي في مصر»، في ممارسة دولية لشراء كمية غير محددة من القمح على أساس التسليم على ظهر السفينة، هو 250 دولاراً لطن القمح الروسي.

ونقلت «رويترز» أن الهيئة تلقت عدة عروض بهذا السعر. وتسعى الهيئة إلى شراء القمح في ممارسة دولية على أن يُشحن ما بين الأول والعاشر من سبتمبر، أو بين 20 و30 سبتمبر، أو بين 15 و25 أكتوبر.

وطلبت الهيئة من الموردين تقديم العروض على أساس التسليم على ظهر السفينة، مع السداد بنظام الدفع الفوري عند الاطلاع بتمويل من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

والأسبوع الماضي، دعا الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي نظيره الروسي فلاديمير بوتين إلى تجديد الاتفاق الذي يسمح لأوكرانيا بتصدير القمح وذلك في قمة يستضيفها الرئيس الروسي.

وقال السيسي إنه «من الضروري» أن يتم إحياء الاتفاق، ودعا إلى حل عاجل من أجل تزويد الدول الأفريقية الأشد فقراً.

وكانت روسيا قد انسحبت من الاتفاق منتصف الشهر الماضي، ومنذ ذلك الحين قامت بقصف الموانئ الأوكرانية على البحر الأسود. ويقول بوتين إن الغرب لا يلتزم بجانبه بالاتفاق، وقد عرض القمح الروسي على ست دول من الدول الأفريقية.

وفي ساعة متأخرة من مساء الثلاثاء، أعلنت مسؤولة أميركية أنه قد نما إلى علمها أن روسيا مستعدة للعودة إلى محادثات اتفاق تصدير الحبوب عبر البحر الأسود... لكن في الساعات التالية، تأزم الوضع سريعا، مع إعلان مسؤول أوكراني تعرض ميناء ومنشآت لتخزين الحبوب لهجمات روسية.

ينبغي أن تستخدم طهران الأموال لشراء سلع غذائية أو صحية

العراق: «العمل مستمر» مع واشنطن بشأن مستحقات الغاز الإيراني

«وكالات» : تواصل بغداد العمل مع الجانب الأميركي بشأن دفع مستحقات إيران مقابل واردات العراق من الغاز، والبالغة 9 مليارات و250 مليون يورو، كما أعلن رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني مساء الثلاثاء.

وتعتمد المحطات الكهربائية العراقية بشكل كبير على الغاز الإيراني، لكن بفعل العقوبات الأميركية على طهران، لا يمكن لبغداد أن تدفع مستحقات استيراد الغاز من إيران مباشرة، بل ينبغي أن تستخدم طهران تلك الأموال لشراء سلع غذائية أو صحّية.

غير أنّ هذه الآلية معقّدة وغالباً ما تنتج عنها تأخيرات. وغالباً ما تقطع إيران الإمدادات التي تغطي ثلث احتياجات العراق، لحضّ بغداد على دفع مستحقاتها.

وفي 11 يوليو، أعلن رئيس الوزراء العراقي أن بلاده سوف تبدأ بمقايضة الغاز الإيراني بالنفط، في محاولة للالتفاف على تلك الآلية المعقّدة.

الأموال إلى سلطنة عمان

وقال السوداني خلال مؤتمر صحافي مساء الثلاثاء إنه «بنفس الوقت العمل مستمر مع الجانب الأميركي بشأن المستحقات الموجودة، التي انخفضت إلى 9 مليارات و250 مليون» يورو، مضيفاً أن العراق قد سدد «بحدود مليار و842 مليون يورو في فترة الأشهر السبعة من عمر الحكومة وفق الآلية المتفق عليها».

وتابع السوداني أن وفداً غادر العراق إلى سلطنة عمان من البنك المركزي العراقي والبنك العراقي للتجارة بهدف «الاتفاق على صيغة تحويل هذه الأموال إلى سلطنة عمان بالاتفاق مع الخزانة الأميركية».

في 24 يوليو أشار متحدّث باسم وزارة الخارجية الأميركية إلى قضية تحويل جزء من المستحقات الإيرانية إلى سلطنة عمان. وقال ماثيو ميلر خلال مؤتمر صحافي «نعتقد أن من المهم إخراج تلك الأموال من العراق، لأنها ورقة ضغط تستخدمها إيران ضدّ جارها».

وأكّد المتحدّث أن تلك المستحقات خاضعة في سلطنة عمان «للقيود نفسها» التي تخضع لها في العراق، ما يعني أن تلك المبالغ ينبغي أن تستخدم في عمليات شراء «تحظى بموافقة مسبقة من الخزانة الأميركية» ولغرض تمويل نشاطات محدّدة.

ويعدّ ملفّ الكهرباء حساساً في العراق، فسكانه البالغ عددهم 43 مليون نسمة يعانون بشكل يومي انقطاعاً متكرراً للكهرباء قد يصل إلى عشر ساعات. ويزيد الأمر سوءاً ارتفاع درجات الحرارة حتى الخمسين خلال الصيف.

الإطاحة بأبرز شبكات تهريب»

في الأثناء، تطرّق رئيس الوزراء مساء الثلاثاء أيضاً إلى مسألة عمل الحكومة في ضبط سعر صرف الدينار العراقي، بعدما تراجع في الأيام الأخيرة. وفي حين أن سعر الصرف الرسمي هو 1310 دنانير مقابل الدولار الواحد، إلّا أنه في السوق الموازي، يباع الدولار الواحد مقابل أكثر من 1510 دنانير.

وتحدّث السوداني عن القبض على شبكة «مضاربين» بالعملة يجمعون الدولارات ويرسلونها إلى إقليم كردستان في شمال العراق، ثم يتمّ تهريبها إلى الخارج، بدون أن يحدد الوجهة.

وفي وقت لاحق، أعلن جهاز الأمن الوطني العراقي في بيان متلفز عن «الإطاحة بأبرز شبكات تهريب» العملة والتي «ضمّت مجموعة متهمين قاموا بنشاطات مالية ومصرفية مشبوهة وقد اعترفوا باتخاذ شركات وهمية مارست أعمالا تجارية كغطاء لعمليات تهريب العملة إلى خارج البلاد».

وألقت قوات الأمن القبض على 11 متهماً في العراق وكشفت مواقع خزنت فيها الأموال حيث عثرت على 14 مليون دولار، وفق البيان. كما تمّ توقيف 12 شخصاً في ثلاث محافظات أخرى في البلاد بتهم مماثلة، بحسب البيان نفسه.